كلمات عارية

■ شاكر الانباري
shakeralanbari@yahoo.com

مساءات عينكاوا

مهرجان الثقافة السريانية الذي أقيم في عيناكاوا، مؤخرا، كان ناجحا بكل المقاييس. فخلال ثلاثة ايام قرئت عشرات البحوث، والدراسات، عن تلك الثقافة العريقة التي تعتبر من أسس الثقافة العراقية، وعرضت افلام قديمة كتب لها السيناريو القاص والمسرحي ادمون صبري، حيث كان اسمه عنوانا للمهرجان تكريما لذكراه. كما استطاعت هذه الفعالية النبيلة ان تجمع أطيافا عراقية من المحافظات كلها، وقد اشرف على الفعالية دائرة الثقافة السريانية في وزارة اقليم كردستان، وكان للوزير كاوه محمود ومدير الدائرة د. سعدي المالح دور اضافي في انجاح هذا المهرجان.

الجلسات، والفعاليات، أقيمت كلها في مدينة عينكاوا، مما أضفى بعدا جماليا آخر على المهرجان. كل صباح كان المثقفون والأدباء يستيقظون على اطلالة مدينة مكتملة الجمال، بشوارع نظيفة، وواجهات ابنية انيقة، وهدوء اجتماعي، وسلام كان يرفرف مع الهواء الخريفي الذي ينحدر اليها من الجبال البعيدة. كل شيء في عينكاوا له نكهة خاصة: الشراب، الطعام، وجوه النساء، تصاميم الشوارع وواجهات البيوت.

قال واحد من الأدباء ان عينكاوا تذكره بمدن أوربية طالما رآها وعاش فيها. انها مدينة حضارية بالمقاييس كافة، حتى ملابس شاباتها وشبابها ذات نكهة أوربية تكشف عن مدى الحرية الشخصية التي يعيشونها. اول ما يجذب البصر هو البنايات الجديدة التي أضيفت الى المدينة، فنادق حديثة، ومطاعم، ومولات، وشركات، تصاميمها تعكس روحا وصلت الى مدارج الحداثة. الرأسمال الذي يستثمر هنا كما لو كان حريصا على ايصال هذه المدينة الى اعلى السلم بين المدن السياحية. ورغم كل ذلك الجمال، والمساءات الملونة، والسلام المرفرف على تخوم المدينة وتفاصيلها، لكن معظم القادمين من بغداد، والمحافظات، كانت في قلوبهم غصة، وألم. هم يقارنون، يوميا، هذه المدينة وما يجري فيها من اعمار، وتنظيم، وتطور، بالمدن العراقية التي جاؤوا منها، خاصة العاصمة بغداد. العاصمة التي اصبحت مدينة جحيمية بامتياز.

كانت هناك مقارنات يومية، جميعها تصل الى نتيجة واحدة: ان ما يجري في بغداد والمحافظات امور لا تسر، ولا تبشر بخير، فليس هناك بين الطبقة السياسية من يهتم لاعادة بناء البلد، او يخالجه الخوف على مصيره المتهالك. اتفق الجميع على اننا بين ايدي لصوص، ومزورين، وسراق للمال العام، وبياعي كلام سياسي فج، لا اكثر ولا اقل، والا لم لم ينشئوا مدنا مثل عينكاوا، واربيل، ودهوك، والسليمانية، وغيرها من مدن الاقليم؟ الاموال موجودة، والأمان هم يصنعونه او يجهزون عليه عبر ميليشياتهم وحماياتهم وأعوانهم واعلامهم، والشركات على الابواب، والحاجة وصلت الى مستوى حضيضي. فلم لا يرى المواطن اي اثر للبناء، والتنظيم، والوجه الحضاري، كما في هذه المدينة الصغيرة المسماة عينكاوا؟

هذه الأسئلة، وغيرها، رددها عشرات المثقفين الذين عاشوا ايام الثقافة السريانية في عينكاوا، ونغصت عليهم سعادتهم في تلك المساءات الساحرة. لذلك ما أن اتجه بهم الباص نحو بغداد حتى اكتست الوجوه بالغم، وتصاعدت التأوهات، والغمغمات، والحسرات. فهم يفارقون جنة صغيرة ليدخلوا، بعد سويعات، تلك المدينة العملاقة، بغداد. المدينة التي ستلتهمهم بفكوكها الجحيمية، وتتركهم حطاما بشرية، مثل بقية الملايين، من دون أية رحمة تذكر.

الفيدرالية والصراع على الثروات في العراق

□ برلين / د. ناجح العبيدي

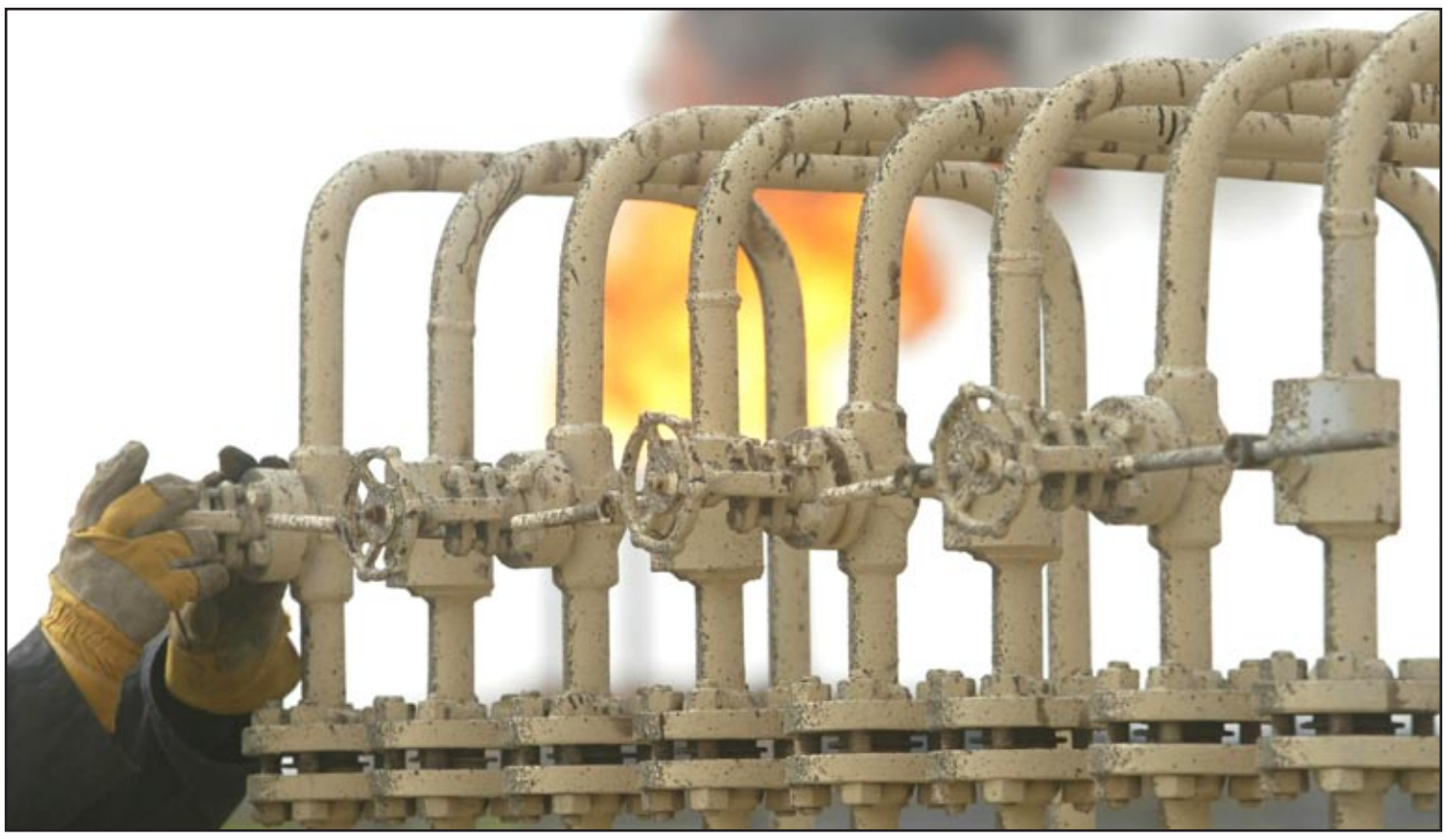

حقل الرميلة النفطي

في خطوة مثيرة للجدل أعلن مجلس محافظة صلاح الدين إصراره على تشكيل إقليم مستقل ماليا وادريا في المحافظة. كما تتعالى بين الحين والآخر الأصوات المطالبة بإقامة اقليم الأنبار في مناطق ذات أغلبية سنية. ولا يزال بعض أبناء البصرة يحلم بإنشاء إقليم مستقل في جنوب العراق ويسعى لتكرار المحاولة بعد فشلها في عام ٢٠٠٩.

وفي جميع الحالات يتطلع المؤيدون والرافضون للفيدرالية نحو ثروات النفط والغاز المكتشفة والمتوقعة في هذا المناطق. أما في كردستان وهي المنطقة الوحيدة التي نجحت في إقامة إقليم في جمهورية العراق الاتحادية وفق الدستور فإن جزءا أساسيا من الخلافات مع الحكومة المركزية يتركز حول النفط وحقوق التنقيب عنه وتصديره. وليس النزاع على كركوك ببعيد عن ذلك.كل هذه الأمثلة تبين وبما لايدع مجالا للشك أن جوهر الصراع في العراق يدور حول الثروة رغم محاولات القوى السياسية بمختلف ألوانها ومواقفها تغليف هذا الصراع بشعارات عن وحدة التراب الوطني والمصير المشترك ورفض النعرات القومية والطائفية وغيرها. وكما يقول مثل ألماني "عند النقود تنتهي الصداقات" فإن تجليات هذا الصراع هي ظاهرة طبيعية ويجب التعامل معها بصراحة بأمل التوصل الى حلول واقعية.وإذا كان النظام الفيدرالي المثبت دستوريا يبدو وكأنه سبب أساسي لهذا الصراع فإنه في حقيقة الأمر يمكن أن يقدم حلا مقبولا يحفظ حقوق الجميع في بغداد والبصرة وأربيل والرمادي ويراعي مصالح المناطق الغنية والفقيرة على حد سواء.فالفدرالية تعني في المقام الأول تقاسما عادلا للسلطة والثروة بين المناطق المختلفة. ومن هنا فهي تشكل صمام أمان للحيلولة دون عودة النظام الشمولي الذي ينشأ عادة نتيجة الاستئثار بعناصر القوة السياسية والاقتصادية.

وإذا كانت التجربة الفيدرالية في العراق لا تزال تحبو على قدميها فإن تطويرها يتطلب أيضا إيلاء اهتمام أكبر بالجوانب الاقتصادية والمالية لها. فلكي تستطيع السلطات المحلية ممارسة صلاحياتها المختلفة تحتاج أيضا الى ميزانية مستقلة وعلى أن تعتمد بالدرجة الأولى على مواردها الذاتية. وبدون ذلك يبقى النظام الفيدرالي مجرد هيكل شكلي فارغ من المضمون.ومع أن الدستور العراقي يتضمن عدة فقرات تتناول قضية إدارة الموارد المالية وتوزيعها بين المستويات المختلفة، إلا أن غياب اللوائح القانونية التنفيذية يترك المجال مفتوحا أمام الاجتهادات والمساومات غير المبدئية.ويعتمد دستور عراق ما بعد صدام حسين مبدأ اللامركزية في الادارة الحكومية في خطوة شكلت نقلة نوعية في تطور النظام السياسي للبلاد. فقد كفل الدستور للأقاليم وللمحافظات التي لا تنتظم في إقليم استقلالية كبيرة وصلاحيات واسعة لم تشهدها العهود السابقة.

وتستند هذه الاستقلالية بالدرجة الأولى الى أن حكومة الاقليم ومجالس المحافظات لا تعين من قبل المركز، بل تأتي عبر انتخابات مباشرة وبالتالي فإنها مسؤولة مباشرة أمام الناخبين. ومن دون شك فإن الاستحقاق الانتخابي يمنح السلطات المحلية القوة القانونية والمعنوية التي تمكنها من الوقوف أمام السلطات المركزية موقف الند للند ويدفعها على المدى الطويل للاهتمام بشكل أكبر بمصالح سكان المنطقة وتنميتها.بيد أن هذه الاستقلالية الادارية المثبتة دستوريا تصطدم بمعارضة قوية من مختلف القوى التي لا تزال تحبذ حكم القبضة الحديدية. ، ولكن الواقع يبين أن السلطات المحلية لا تزال تعتمد في تمويل حصة الأسد من نفقاتها على ميزانية الدولة الاتحادية. وهي حقيقة تعطي لوزارة المالية في بغداد، وبغض النظر عن النوايا، سلطة فعلية لممارسة النفوذ والتأثير والتي يمكن استغلالها في ظل ظروف سياسية معينة.وكل ذلك يؤكد أهمية إيجاد نظام واضح لتوزيع الموارد المالية. وهو جانب أكد عليه الدستور العراقي الذي ينص على تخصيص حصة عادلة من الإيرادات المحصلة اتحادياً للاقاليم والمحافظات وبما يكفيها للقيام بأعبائها ومسؤولياتها، مع الاخذ بعين الاعتبار نسبة السكان فيها. .ومن هنا يجب التفكير بتطوير النظام المالي للبلاد بحيث تصبح للسلطات المحلية أيضا ميزانية مستقلة تعتمد بالأساس على مصادرها الذاتية وبما يؤدي في نهاية المطاف الى تقليص التبعية المالية السائدة حاليا بين الأطراف والمركز، وبما يضمن تعزيز مبدأ اللامركزية. من جانب آخر يتطلب تطوير الاستقلالية المالية للسلطات المحلية قبل كل شيء التوصل الى تفاهمات حول توزيع عائدات النفط في ظل أجواء تتصف بالريبة والحسد والشكوك المتبادلة.حتى الآن تكاد هذه الموارد تذهب بالكامل لصالح المركز في بغداد، بينما لا تحصل المناطق المنتجة للذهب الأسود إلا على الفتات في تطبيق عملي لقول الشاعر "كالعيس في البيداء يقتلها الظمأ، والماء فوق ظهورها محمول".ومع انعدام الرقابة شكل هذا التركيز المفرط للموارد أساسا اقتصاديا وماليا لنشوء الديكتاتورية. ولتلافي ذلك لا بد من الاتفاق على تقاسم عادل للثروة يساهم أيضا في تهدئة المخاوف من استئثار المناطق المنتجة بكل "الكعكة" النفطية.وقد حاول الدستور العراقي حل هذه المشكلة عبر منح الحكومة الاتحادية حق إدارة النفط والغاز المستخرج من الحقول الحالية، مع التأكيد على ضرورة توزيع العائدات بشكل منصف يتناسب مع التوزيع السكاني في جميع أنحاء البلاد. في المقابل بقيت صلاحية استثمار الحقول الجديدة غير واضحة تماما. وبطبيعة الحال فإن الدستور لوحده غير قادر على حل هذه المشكلة المعقدة والذي يتطلب أيضا سن قوانين خاصة بذلك. غير أن فشل مجلس النواب حتى الآن في المصادقة على قانون النفط أبقى الباب مفتوحا لبروز الكثير من الخلافات. كما يفتح غياب تشريعات واضحة حول تقاسم الثروة النفطية المجال أمام ممارسات شاذة ومن بينها محاولات بعض العشائر في المحافظات الجنوبية فرض إتاوات على الشركات الأجنبية مقابل السماح لها بتنفيذ الاتفاقيات المبرمة مع الحكومة المركزية حول تطوير حقول النفط.إن قرار منح المحافظات المنتجة، دولاراً واحدا مقابل كل برميل يستخرج من الحقول الموجودة في أراضيها يعتبر من الخطوات المهمة على طريق رفع الغبن عن هذه المحافظات التي عانت كثيرا خلال النظام الدكتاتوري. ولكنه يبقى مجرد خطوة على الطريق الصحيح في حاجة الى خطوات أخرى تضمن في نهاية المطاف توزيع عائدات النفط بين المستويات الثلاثة (الاتحاد والأقاليم والمحافظات) على أسس واضحة وبنسب محددة ودون منة أو حسد من أحد. وهو مبدأ ساري المفعول في عشرات البلدان ومنها دول نامية.ولكي لا نذهب بعيدا يمكن الإشارة الى تجربة الامارات العربية المتحدة حيث تحتفظ كل إمارة بحق استغلال ثرواتها الباطنية ومواردها الاقتصادية مع وجود نوع من التضامن بين الامارات الغنية والفقيرة. ولذا لا نسمع مثلا عن احتجاج دبي لأن أبو ظبي تصدر النفط لحسابها، بل على العكس فقد تدخلت أبو ظبي الغنية بالنفط لمساعدة دبي عندما عانت الأخيرة أواخر عام ٢٠٠٩ من أزمة سيولة مفاجئة.كما يتطلب مبدأ التوزيع العادل للثروة إصلاح النظام الضريبي واعتماد طريقة واضحة لتوزيع الموارد الضريبية بين المناطق المختلفة.من جانب آخر يجب اصدار تشريعات قانونية تكفل توزيع الموارد الضريبية بين السلطات المختلفة بحيث تحصل الحكومة الاتحادية وحكومة الإقليم والحكومات المحلية في المحافظات على نسبة معينة من ضريبة الدخل ومن ضريبة العقار وغيرها.إن اعتماد المبدأ الفيدرالي في توزيع الموارد المالية للبلاد يمكن أن يساهم في تخفيف حدة الصراعات السياسية والمذهبية والقومية والمناطقية الدائرة في العراق وفي إرساء مبدأ العدالة وكذلك في تعزيز المنافسة بين المناطق المختلفة، وبما يصب في النهاية في مصلحة الجميع. وفي كل الأحوال تبقى المصالح المشتركة أفضل وسيلة لضمان الوحدة الوطنية في بلد يتسم بالتعددية الاثنية والدينية.

■ عن: "نقاش ويكلي"

العراقية: على المالكي أن يتصرف كرئيس للوزراء .. ودولة القانون ترد بالمثل

دعت القائمة العراقية بزعامة إياد علاوي، امس رئيس الوزراء نوري المالكي الى أن يتصرف كرئيس لمجلس الوزراء وليس كزعيم لحزب الدعوة إذا أراد البقاء بمنصبه، متهمة إياه بالتعامل الطائفي مع المحافظات المطالبة بإقامة الأقاليم والانتقائية في تطبيق مواد الدستور، فيما أكدت أن ما تنتهجه مجالس المحافظات ومنها صلاح الدين منسجم مع القانون والدستور.

جلسة التصويت على الحكومة (أرشيف)

□ بغداد / المدى

وقال المتحدث باسم العراقية حيدر الملا في حديث لوكالة السومرية نيوز"، إن "جميع أفعال وتصريحات رئيس الوزراء نوري المالكي وتصريحاته التي يلقيها بين الحين والآخر تعكس أنه أمين لحزب الدعوة أكثر من كونه رئيسا لوزراء العراق"، داعيا "المالكي إلى أن يتصرف بمساحة عمق العراق وليس باعتباره أمينا عاما لحزب الدعوة، إذا أراد الاستمرار بمنصبه كرئيس للوزراء".

وأضاف الملا أن "الدعوى بأن الوقت غير مناسب لإعلان الأقاليم تؤشر الى عدم قدرة المالكي على التعامل مع محافظات العراق بصفته رئيسا لمجلس الوزراء"، مؤكدا أن "وجود ابعاد طائفية تقف وراء الطريقة التي يتعامل بها المالكي مع مطالب بعض مجالس المحافظات ومنها صلاح الدين".

وأشار الملا إلى أن "من يكون في موقع رئاسة الوزراء عليه أن يتعامل بمساحة وعمق العراق واسمه التاريخي الكبير، ومن لا يستطيع أن يستوعب هذا العمق فلا يتصور أنه سيبقى في موقعه"، داعيا المالكي إلى "التخلي عن الانتقائية في تطبيق مواد الدستور".

فيما دعا مقرب من رئيس الوزراء نوري المالكي، امس رئيس مجلس النواب العراقي أسامة النجيفي الى أن يتصرف كرئيس للبرلمان وليس كزعيم طائفة، متهما إياه بالتشجيع على إقامة الأقاليم على أساس طائفي وليس دستوريا، فيما أشار إلى أنه في حال محاولة تشكيل الأقاليم في جو طائفي يسقط الحق الدستوري.

وقال عزة الشابندر في حديث لوكالة السومرية نيوز، إن "جميع نشاطات رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي الخارجية في اميركا وانكلترا وبلدان عربية أخرى، فضلا عن نشاطاته داخل العراق تعكس بأنه يريد التصدي كزعيم لطائفة معينة، وينسى أنه زعيم لمجلس النواب"، مبينا أن "التوجه نحو إقامة الأقاليم في الفترة الأخيرة وبمحافظات معينة لاقى تشجيعا من النجيفي على أساس طائفي وليس على أساس الحق الدستوري".

وأضاف الشابندر وهو قيادي في ائتلاف دولة القانون أن "الحق الدستوري له توقيت مناسب وحين تتحرك النزعة لتشكيل الأقاليم ضمن جو مشحون طائفيا يسقط الحق الدستوري في هذه الدعوى"، مؤكدا أن "الدعوة لإقامة الأقاليم يجب أن تكون اقتصادية وإدارية ولا تنطلق من أفق طائفي كما تعكس خطابات النجيفي".

وتابع الشابندر بالقول إن "الآخرين حينما يعجزون عن أن يكونوا زعماء للعراق يقلصون مساحات حركتهم وتصديهم، وهذا ديدن قادة متعددين ليس في المنطقة الغربية فحسب، بل حتى في المناطق الجنوبية هناك من يدعو للاتجاه المعاكس ويتصرف باتجاه طائفي آخر".

وأشار الشابندر إلى أن "صلاحيات مجلس المحافظات قد أعطاها الدستور، ولا يوجد أي سلب لتلك الصلاحيات من قبل الحكومة المركزية"، داعيا "رئيس مجلس النواب إلى إعداد مادة قانونية بشأن توسيع صلاحيات مجالس المحافظات ومناقشتها على مستوى مجلس الوزراء والبرلمان بدلا من تشجيع الأقاليم".

■ قانون مجالس المحافظات في عهدة الحكومة

ذكر وزير الدولة لشؤون المحافظات طورهان المفتي، إن مجلس شورى الدولة أرسل قانون المحافظات غير المنتظمة بإقليم رقم ٢١ لسنة ٢٠٠٨ الى مجلس الوزراء". ونقلت وكالة كردستان للأنباء عن المفتي قوله "ان القانون ارسل بعد إجراء عدة تعديلات ادخلت عليه". وأوضح وزير الدولة أن "مجلس الوزراء سيحيل القانون المعدل الى مجلس النواب للتصويت عليه"، معبراً عن امله بأن "تكون التعديلات التي ادخلت على القانون كفيلة بفك التداخل في الصلاحيات بين الحكومات المحلية والحكومة الاتحادية".

واقر قانون المحافظات غير المنتظمة بإقليم عام ٢٠٠٨، لكن مشاكل قانونية وتداخلا كبيرا في الصلاحيات حصل بعد تطبيقه بين المحافظات والحكومة الاتحادية مما استدعى ادخال تعديلات عليه بهدف فك تلك التداخلات.

■ كتلة تصحيح تدعو لعيد سياسي بين الكتل

دعا رئيس كتلة تصحيح أحد مكونات ائتلاف العراقية كامل الدليمي، نوري المالكي وقادة الكتل السياسية الى جعل عيد الاضحى عيداً سياسيا، لحل الخلافات العالقة ما بين الكتل والفرقاء السياسيين.

وقال الدليمي في تصريحات صحفية امس الجمعة: إن عملية فقدان الثقة ما بين الكتل السياسية ذهبت بنا بعيداً عن بناء البلاد، وكذلك جعلت العملية السياسية "عرجاء"، وجعلت الشعب يدفع معاناة البلاد، داعياً رئيس الوزراء نوري المالكي وقادة الكتل السياسية للجلوس على طاولة واضحة مصالحة الجميع، وجعل عيد الاضحى المبارك عيداً سياسيا بحل جميع الخلافات ما بين الكتل.

وأضاف النائب عن العراقية: اذا بقي الوضع السياسي كما هو عليه وكل كتلة متمسكة بمطالبها، فان البلد يتجه نحو المجهول.

■ كتلة الأحرار تطلب انسحاب أحد القادة

توقع عضو كتلة الأحرار الصدرية والنائب عن التحالف الوطني رافع عبد الجبار أن تستمر الأزمات بين الكتل السياسية لعدم وجود الثقة المتبادلة ، مشيراً الى أن انسحاب أحد القادة السياسيين من العملية السياسية سيحل الأزمة. وقال عبد الجبار: أن أزمة الثقة ما بين الكتل السياسية ما زالت موجودة بين الكتل السياسية وتمسك كل كتلة برأيها دون التحرك باتجاه الآخر من أجل حل المشاكل أو القبول بالحل الوسط، لذلك الأزمة مابين الكتل السياسية ستستمر ولا يوجد حل لها. وأضاف النائب عن التحالف الوطني: أن استمرار هذه الأزمة سيقود العراق الى المجهول مما سيؤثر سلبا على الأوضاع الأمنية والسياسية، مشيراً الى أن انسحاب أحد القادة السياسيين من العملية السياسية سيحل الأزمة.